العامل النحوي في المرفوعات مِن الأسماء والأفعال عند ابن السَّراج في كتابِهِ (الفهارس في النَّحو

م. م. دعاء نجدت محمد

م. د. شعلان جاسم محمد

جامعة كركوك/ كلية الاعلام

Doaa Najdat Mohammed

M .D.Shaalan Jasim Mohammed

المقدمة

فقد كان العرب – قبل شيوع اللحن – يتكلّمون بلغتهم فطرةً وسليقة، لا تعلماً وتلقناً كما هو الحال الآن حيث القواعد المحدّدة، والأصول المقرَّرة، ولكنهم مع شيوع الَّلحن وانتشاره احتاجوا إلى تلك القواعد، فعمدوا إلى استقراء هذه اللغة، لضبط قواعدها وتحرير أصولها، وقد قام بهذا الجهد اللغويون خاصة، فصنفوا الظواهر اللّغوية المختلفة، ووضعوا لها أسماءً تعين على توضيحها وتثبيتها في الأذهان، ثمَّ أخذ النّحاة يبحثون عن عِلَل يفسرون بها تلك الظواهر المختلفة.

وربما كان الخوف من ظهور الَّلحن في القرآن الكريم هو الباعث الأوّل على العناية بالنّحو وما يتعلَّق بهِ، فالنحو – بلا شك– سينشأ في لغة القرآن وسيتأثر بها، ويفيد منها، ويتبع خطاها ويسلك سبيلها، وهذا ما حصل فعلاً حين نشأ النحو العربي في ظلال القرآن. (ينظر: النّحو العربي في العوامل النّحوية، للجرجاني(ت٤٧١هـ) : ٧٩).

ولمَّا كان من طبيعة الإنسان – منذ طفولته– أنْ يسأل عن السبب لكلّ ما يراه ويسمعه، وجدناه يعكس ذلك على كل ما يمر به، لا سيما بعد تطور إدراكه في العلوم كافة.

ومن هذا المنطلق نجد أنَّ دارس اللغة العربية قد ذهب إلى إيجاد عامل لكل ما يراه من أحكام، وقواعد ((فللمرفوع سبب، وللمنصوب علّة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف)). (ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، للحديثي).

وقد عدّ الباحثون (مبدأ العامل) العمود الفقري الّذي تدور حوله الكثير من أبحاث النّحو الرئيسة والفرعية، لذلك سنتعرَّف من خلال المباحث الآتية عن العامل، تعريفه وعلاقته بالنحو العربي تنظيراً، ثمَّ سنستقرأ مكتمن العامل النحوي خاصة في المرفوعات من الاسماء والافعال التي وردت في كتاب (الفهارس في النَّحو) لمؤلِّفه ابن السَّراج.

المبحث الأوَّل

أولاً: تعريف العامل:

العامِلُ فِي العربيَّة: مَا عَمِلَ عمَلاً مَا، فَرَفَعَ أَو نَصَبَ أَو جَرَّ، وَقد عَمِلَ الشيءُ فِي الشيءِ: أَحْدَثَ فِيهِ نوعا من الْإِعْرَاب، عَمِلَت الناقةُ بأُذُنَيْها: أَي أَسْرَعَتْ، وَمِنْه حديثُ الإسراءِ والبُراق: فعَمِلَتْ بأُذُنَيْها، أَي أَسْرَعتْ لأنّها إذا أَسْرَعتْ حرَّكَتْ أُذُنَيْها لشِدّةِ السَّيرِ. وعُمِّلَ فلانٌ عَلَيْهِم بالضَّمّ تَعْمِيلاً، أَي أُمِّرَ ووُلِّيَ العمَل عَلَيْهِم، وَيُقَال: من الَّذِي عُمِّل عَلَيْكُم أَي نُصِّبَ عامِلاً.(ينظر: تاج العروس، للزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، من مادة (عمل)،٦١/٣٠).

ويأتي العامل بمعنى السّبب أيضاً، فتقول: هذا العامل لهذا سببٌ(لسان العرب، الانصاري(ت٧١١هـ)،٤٧٦/١١ مادة (عمل)).

وقال الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ) – في كتابهِ الكليات– العامل: ((عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، وهي ما يتوقف عليه الشيء)).(الكليات، للكفوي(ت: ١٠٩٤هـ) ، ٢٢١/٣ – ٢٢٣).

ثانياً: نشأة العِامل وعلاقته بالنّحو:

لا بدّ لكل حكم نحوي مِن عامل يدعو إليهِ، وسبب يبيح للقائل به، لذلك كان العامل وثيقة الصّلة بالنّحو، فقد يكون العامل لتقعيد ظاهرة نحوية، أو لتثبيت حكم نحوي.

ولعلّ عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) من أوائل النّحاة الّذين اهتموا بالعوامل وبلغوا الغاية فيه وروى عنهم سيبويه ((وكان اسمه مقروناً بالنّحو وقياسه وعلله))،(النّحو العربي – العوامل النّحوية، للحضرمي(ت١١٧هـ) : ٥٣)، الّذي قال عنه ابن سلام (ت ٢٣١هـ) : ((وكان أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس وشرح العلل))(طبقات فحول الشّعراء، لابن سلام(ت٢٣١هـ): ١٤/١) ، وقال القفطي: (ت ٦٤٦هـ): ((إنّه أول من شرح العلل))(إنباه الرّواة، للقفطي(ت٦٤٦هـ)، ١٠٥/٢ ، وينظر : طبقات النّحويين واللغويين : ٢٥) ، ومما يوضح التّعليل والعامل عند ابن أبي إسحاق ما رواه الفرّاء قال: ((مرّ الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النّحوي فأنشده أبياتاً من الشعر حتى انتهى إلى قولِهِ:

وعضَّ زمانٌ يا ابن مروان لَمْ يَدَعْ

*****مِنَ المالِ إلا مسحتاً أو مجلّف**

(ديوان الفرزدق(ت١١٠هـ): ٦٢/٢).

فقال للفرزدق: علامَ رفعت؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا))(معاني القرآن، للفراء(ت٢٠٧هـ)، ١٨٢/٢، وينظر: نزهة الألباء، للانباري(ت٥٧٧هـ)، ٢٠، والمدارس النّحوية (شوقي):٢٣، والمدارس النّحوية ، الحديثي : ٦٩) ، وقال عنه أبو البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) : إنه ((أوّل من علّل النّحو))(نزهة الألباء : ١٨) ، وقد روى عنه ما يدل على ولعه بالقياس قال ابن سلاّم : ((وقلت ليونس: هل سمعت من أبي إسحاق شيئاً ؟ قال : قلت له : هل يقول أحد الصويق – يعني السويق ؟ قال : نعم عمرو بن تميم تقولها وما تريد إلى هذا ؟ عليك ببابٍ من النّحو يطّرد وينقاس))(طبقات فحول الشعراء ١٥/١).

أمّا ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) فكان يرى أنّ أبا عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) أوّل من نقل استعمال

العوامل عن العرب فقد أورد نصاً عن الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) عن أبي عمرو أنه قال : ((سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت : له أتقول : جاءته كتابي ! قال : نعم ألـيس بصحيفة؟))(الخصائص ٢٤٩/١ ، وينظر : سر صناعة الإعراب ١٤/١ ، ونزهة الألباء : ٢٩) فحمله على المعنى فأنَّث الفعل معه.

وعُدّ هذا الخبر بداية مبدأ العامل عند النّحاة، وانّ النّحاة محقون في تعليلاتهم بعد أن سمعوا هذا الأعرابي وغيره يعللون ما ينطقون به وما يسألون عنه ، إذ يقول:((أفَتَرَاك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدّربوا ، وقاسوا ، وتصرّفوا أن يسمعوا إعرابياً جافياً غفلاً ، يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة ، ويحتج لتأنيث المذكّر بما ذكره ، فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربيّ ذلك ، ووقفهم على سمته وأمّه))(الخصائص: ٢٤٩/١ ، وينظر : الشّاهد وأصول النّحو : ٣١٧ ، العلّة الصّرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد – كلية الآداب، للطالب عبد الكريم محمود علي القيسي ، بإشراف الدكتورة مي فاضل الجبوري ، ٢٠٠١ : ١٠).

والّذي يبدو من هذه الأمثلة أن علّل العوامل الّتي سبقت الخليل كانت عواملا يسيرة، تساعد على فهم كلام العرب ، ويدور معظمها في العامل ، كما يدور بعضها في المعنى الّذي توخّاه الشاعر ، أو القائل بذهابه إلى وجه معين من الإعراب ((غير أنَّ الذي روى لنا من العوامل هذه الفترة قليل جداً ، وهو يشير على الرغم من ذلك إلى أنّ العامل حتى في عصر الخليل كانت عربية محضة نابعة من طبيعة اللغة نفسها ، وليس فيها أثر للمنطق أو جموح للخيال بعيداً عن الواقع اللغوي المستعمل))(مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النّحو : ٨٧).

المبحث الثّاني

العامل في رفع الاسماء

المرفوعات في العربية نوعان:

النوع الأوّل: مرفوع أصالة، وهما: المبتدأ، والفاعل.

والنوع الآخَر: مرفوع تبعاً، وهي: خبر المبتدأ، وخبر (إنَّ) – وهو في الحقيقة خبر المبتدأ–، واسم كان، والنعت، وعطف البيان إذا كان متبوعهما مرفوعاً(ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧١).

وسنكتفي – هنا– في الحديث عن العامل من رفع المبتدأ والخبر فحسب؛ نظراً لمحدودية البحث، بسبب ضيق الوقت والمقام.

وقبل أنْ نبدأ بذكر العِلَّة من رفع المبتدأ والخبر– بوصفهما اسمين– لا بدَّ من معرفه حدِّهما، فقد حدَّ سيبويه المبتدأ بأنَّه: ((كل أسم أبتدئ ليبني عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه))(الكتاب: ٢٧٨/١ ، وينظر : اللمع : ٧٩).

وحدّه أبو علي الفارسي بقوله: ((الابتداء وصف في الاسم المبتدأ، يرتفع به، وصفة المبتدأ أن يكون مُعرَّى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه

شيء، مثال ذلك: زيدٌ منطلقٌ))(الإيضاح العضدي: ٢٩/١ ، وينظر: أسرار العربية: ٢٩).

ثُمَّ حَدَّه ابن السّرّاج بقولهِ: ((المبتدأ هو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أنْ تجعله أوّلاً لثانٍ مبتدأً بهِ دون الفعل ويكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه))(الفهارس: ٥٨/١) ، **والخبر عنده:** ((هو الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيد السامع ويصير به المبتدأ كلاما وبالخبر يقع التصديق والتكذيب))(المصدر نفسه ٦٢/١ ، وينظر التعريفات ٨٥) .

ثُمَّ يذكر ابن السّرّاج علَّة رفع المبتدأ والخبر، بأنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنَّ الخبر مرفوع بهما، فإذا قلت: عبد الله أخوك، فـ (عبد الله) مرتفع بأنَّه أوّل مبتدأ، فاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثاً عنه، و(أخوك) مرتفع بأنَّهُ الحديث المبني على الاسم الأوّل المبتدأ(ينظر: الفهارس: ٥٢/١).

وهما – أي المبتدأ والخبر– مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رُفع بالابتداء، والخبر رُفع بهما، نحو قولك: ((اللهُ ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا))، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلَّا بخبرهِ

(ينظر : المصدر نفسه: ١/ ٥٨ ، وشرح الجمل (ابن عصفور): ٣٥٥/١، ٣٥٧).

وعند رجوعنا إلى سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، والمبرد (ت: ٢٨٥هـ) وجدنا أنَّ ابن السّرّاج قد خالف سيبويه في هذهِ المسألة؛ إذ إنَّ الرافع للخبر عند سيبويه المبتدأ وحده(ينظر: الكتاب ٢٧٨/١ ، الرماني النحوي في ضوء شرح كتاب سيبويه: ٢٩٠) ، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأنَّه بُني عليه، ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنَّه مبني عليه وأرتفع بهِ كما ارتفع هو بالابتداء(ينظر: الكتاب: ٢/ ١٢٦ – ١٢٧) ، ورأى ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ) أنَّ مذهب سيبويه أعدل المذاهب، وهو الأوَّل، وهذا الخلاف ممَّا لا طائل فيهِ(ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠١ ، ٢٠٢، والهمع: ٢/ ٨، والمطالع السعيدة: ١/ ٢٥٦، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٤٧٣).

بينما وافق ابن السَّراج المبردَ في أنَّ العامل في رفع الخبر هو الابتداء والمبتدأ، لقول المبرد: ((فأمَّا رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء التنبيه، والتعرية عن العوامل غيره، وهو أوَّل الكلام، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))(المقتضب: ٤٩/٢ ، ١٢٦/٤).

أمَّا عن مذهب البصريين والكوفيين، فقد ذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، واختلفوا في الخبر، فذهب قوم إلى أنَّه يرفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء(ينظر: الإنصاف: ٤٤/١ مسألة ٥، وأسرار العربية: ٣٣ ، ٣٤، والمغني في النحو ١٥١/١).

بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّهما ترافعا ببعضهما، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كُلّاً منهما طالب الآخر ومحتاج له وبهِ صار عمده، قال الأنباري (ت: ٥٧٧هـ): ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وذلك نحو : (زيدٌ أخوكَ)، و: (عمر غلامك)(الإنصاف: ٤٤/١، مسألة ٥ ، وأوضح المسالك: ١٣٧/١) ، وأختار السيوطي (

ت: ٩١١هـ) مذهبَ الكوفيين(ينظر: المطالع السعيدة: ٢٥٦/١).

وقال: ابن السّرّاج أنَّ المبتدأ لا يستغني عن الخبر، كما أنّ الفعل لا يستغني عن الفاعل، فكلٌ منهما لا يستغني عن صاحبهِ(ينظر: الفهارس: ٥٨/١)، وقد تابع ابنُ السّرّاج سيبويه في ذلك، إذ قال سيبويه في باب المسند والمسند إليهِ: ((وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، و: هذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيدٌ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لمْ يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء))(الكتاب: ٧/١)

المبحث الثَّالث

العامل في رفع الأفعال

الفعل أحد أقسام الكلم الرئيسة التي يتألف منها الكلام، وهو عند النحاة القدماء أقوى العوامل؛ لأنَّه يعمل متقدّماً أو متأخراً، ويعمل مذكوراً أو محذوفاً، ويعمل رفعاً ونصباً، وهو مِن القوة بحيث أعار القدرة على العمل أسماء وحروفاً؛ لأنَّها تضمنت معناه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل في التفضيل، أو أشبهته في المعنى واللفظ كـ : (إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، ولكنَّ)(ينظر: شرح كتاب سيبويه: الرماني (ت: ٣٨٤ هـ)، (أطروحة دكتوراه)، ١٠٠).

وقبل أنْ نبدأ بذكر العامل من رفع الفعل، لا بدَّ من معرفه حدِّه، فقد حدَّه سيبويه بقولهِ: ((وأمَّا الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لِمَا مضى ولِمَا يكون، ولَمْ يقع وما هو كائن لم ينقطع))(الكتاب: ١/ ٢).

أمَّا ابن السّرّاج فحدَّه بقولهِ: ((ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمَّا ماضٍ، وإمَّا حاضر، وإمَّا مستقبل))(الفهارس: ١/ ٣٨).

وجاء في شرح الحدود: ((الفعل المضارع كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان غير منقض، حاضراً كان أو مستقبلاً))(شرح الحدود النحوية: ٥٠).

وقال ابن السّرّاج ((والأفعال التي يسميها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع،

(الألف، والتاء، والياء، والنون)، تصلح لِمَا أنت فيه من الزمان، ولِمَا يستقبل نحو: (أكل، وتأكل، ويأكل، ونأكل)، فجميع هذا يصح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل، ولا دليل في لفظِهِ على أيّ الزمانين تريد، كما أنَّه لا دليل في قولك: رجل فعل كذا وكذا، أي الرجال تريد حتى تبينه بشيء آخر، فإذا قلت: سيفعل، أو: سوف يفعل، دلَّ على أنَّك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه لأنَّه أولى))

(الفهارس: ٣٩/١ ، ٢/ ١٤٦).

ويقول: ابن السّرّاج انتقال الفعل من الحال إلى الاستقبال بدخول حرف (السين)، و(سوف) عليه، فإذا قلت: سيفعل أو: سوف يفعل، خصَّ المستقبل دون الحاضر(ينظر : المصدر نفسه ٣٩/١ ، العلة النحوية تاريخ وتطور ٨٥).

فالإعراب الذي وقع في الأفعال إنَّما وقع لمضارعة الاسم(ينظر: الفهارس: ١/ ٥٠،٥١)، وفي موضع آخر يعلّل ابن السّرّاج دخول (الياء) في الفعل للتفريق بين المذكر والمؤنث، نحو قولك

في: تضرب، تضربين، فزيادة الياء المكسور ما قبلها على الفعل المضارع لفاعل واحد مؤنث مخاطب من أجل التفريق، فدخول (الياء) من أجل المؤنث، والنون علامة الرفع(ينظر : الفهارس: ٤٩/١).

ثمَّ قال: ابن السّرّاج اعراب الفعل المضارع بموقعهِ موقع الأسماء؛ سواء أكانت تلك الأسماء مرفوعة، أو مخفوضة، أو منصوبة، فمتى كان الفعل لا يجوز أنْ يقع موقعه اسم لَمْ يجز رفعه(ينظر : المصدر نفسه: ١٤٦/٢)، ويذكر في ارتفاع الفعل، في نحو: عمرو ينطلق، لوقوع الفعل موقع الاسم، في نحو: عمرو أخوك، فوقع الفعل(ينطلق) موقع الاسم (أخوك)، فأرتفع كما أرتفع الاسم(ينظر : المصدر نفسه: ١٤٦/٢).

وفي موضع آخر ابن السَّراج يقول: عدم رفع الفعل المضارع إذا لَمْ يقع موضع الاسم، فلا يجوز أنْ ترفع الفعل في قولك: لَمْ يقمْ زيد؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يَحلّ الاسم محلَّ الفعل، فلا يجوز أنْ تقول: لَمْ زيدٌ(ينظر : المصدر نفسه: ١٤٦/٢ ، ١٤٧).

ويؤكِّد ابن السّرّاج أنَّ الفعل المضارع أُعرِب لمشابهتهِ الأسماء؛ فقال: ((فأمَّا الرَّفع خاصة فإنَّما لوقوعه موقع الأسماء، فالمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربت به))(المصدر نفسه ١٤٦/٢، ١٤٧ ، وينظر الكتاب ٤١٢/١ ، المقتصد ١٠٥٤/٢).

الخاتمة

في نهاية هذهِ الرحلة مع هذا البحث توصلنا إلى النتائج الآتية:

١: يُعدُّ كتاب الفهارس واحداً من أبرز الكتب الّتي تناولنا فيه العوامل النّحوية، وإنْ لَمْ يحمل هذا الاسم صراحة، عرفنا ذلك من خلال مادة العوامل النّحوية الّتي ذكرها في كتابهِ.

٢: إنَّ نشأة العامل جاءت استجابةً لبواعث عربية اسلامية من دون تأثير خارجي غير عربي، كما رأينا ذلك في التمهيد، إذ كان لعامل الخوف من ظهور اللّحن في القرآن الكريم هو الباعث الأوّل على العناية بالنّحو وما يتعلَّق بهِ، فالنحو – بلا شك– سينشأ في لغة القرآن وسيتأثر بها، ويفيد منها، ويتبع خطاها ويسلك سبيلها، وهذا ما حصل فعلاً حين نشأ النحو العربي في ظلال القرآن.

٣: تابع ابن السّرّاج الخليل وسيبويه في العوامل، وإن لم تكن متابعته لهما متابعة كلية، فالعوامل الّتي ذكرها ابن السّرّاج في كتاب (الفهارس في النّحو) ما هي إلَّا تلك العوامل الّتي وجد في كتاب سيبويه، وإنّ عوامله امتداد وانعكاس لهما، إلَّا أنّه خالف سيبويه في بعض المواضع من العوامل، فعلى سبيل المثال أنَّ ابن السّرّاج خالف سيبويه في رافع الخبر، فقد عدّ سيبويه الرّافع للخبر المبتدأ وحده، في حين أنّ الرافع للخبر عند ابن السّرّاج الابتداء والمبتدأ معاً، وهذا ما ذكرناه في المبحث الأوّل.

٤: إنّ ابن السّرّاج لم يكن ناقلاً أو جامعاً بجمع الآراء ويقدمها للدارسين فحسب؛ بل كان له مقدرة في التّرجيح، كقولهِ: ((وهو

أولى)) عندما رجّح ثبوت دلالة المضارع على المستقبل عندما تدخل عليه (السين) و(سوف)، وهذا ما ذكرناه في المبحث الثاني.

والاستغناء عنها، ولا يمكن دراسة البحث اللغوي العربي وفهمه إلَّا من خلالها

٥: تُعدُّ ظاهرة العامل في اللّغة العربية من أبرز الظواهر التي لا يمكن تجاهلها

المصادر

١. أسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت:٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى:، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
٢. أسرار العربية: كمال الدّين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، طبع في مدينة ليدن، ١٨٨٦هـ.
٣. الفهارس في النحو: أبو بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
٤. إنباه الرّواة على أنباه النّحاة: أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٢م.
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١م.
٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين بن هشام الانصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦م.
٧. الإيضاح العضدي: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، حققه وقدم له: الدكتور حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩م.
٨. تاريخ آداب اللّغة العربيّة: جرجي زيدان، راجعها وعلق عليها: الدكتور شوقي ضيف ، دار الهلال ، ١٩٥٧م.
٩. التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.
١٠. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) ، تحقيق: علي النّجار، الدار المصرية للتأليف والتّرجمة (د. ت).

١١.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م.
١٢.الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ، ١٩٥٢م.
١٣.دراسات في كتاب سيبويه: الدّكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت (د. ت).
١٤.ديوان الفرزدق: الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٠م.
١٥.الرماني النحوي في ضوء شرح كتاب سيبويه: الدكتور مازن المبارك، دار الكتب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٦م.
١٦.سر صناعة الإعراب: أبي الفتح عثمان بن جني النّحوي (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار احياء التراث ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٤م.
١٧.الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م.
١٨.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت: ٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت).
١٩.شرح الجمل للزّجّاجي: عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علي محسن عيسى مال الله ، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
٢٠.شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت: ٩٧٢هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور زكي فهمي الآلوسي، ١٩٨٨م.
٢١.طبقات النّحويين واللغويين: أبو بكر محمّد بن الحسن الزّبيدي (ت: ٣٧٩هـ) تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.
٢٢.طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحيّ (ت: ٢٣١هـ)، شرحه: محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة، (د. ت).
٢٣.في النحو العربي – نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت، (د. ت).
٢٤.القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥م.
٢٥.كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، الجزء الأول ، تحقيق: الدكتور عبد الله درويش ، دار الرشيد ، بغداد ١٩٨٠م، والجزء الرابع ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م.

٢٦.الكتاب: سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ، الطبعة الأولى ، ١٣١٦هـ.
٢٧.اللمع في العربية: أبو الفّتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م.
٢٨.المدارس النّحوية: الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٦م.
٢٩.المدارس النّحوية: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد ، الطبعة الثاني ، ١٩٩٠م.
٣٠.المطالع السّعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السّيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: الدّكتور نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧م.
٣١.معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ) تحقيق: محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د. ت).
٣٢.معجم مقاييس اللّغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار احياء الكتب العربية، (د. ت).
٣٣.المغني في النحو: تقي الدّين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحويّ (ت: ٦٨٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرّزاق عبد الرحمن السّعدي، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٩٩٩م.
٣٤.المقتضب: أبو العبّاس محمد بن يزيد المبّرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عظيمة ، دار التحرير للطباعة والنشر، (د. ت).
٣٥.مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي: الدكتور جعفر نايف عبانية، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
٣٦.النحو العربي – العوامل النحوية، نشأتها وتطورها: الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥م.
٣٧.النّحو العربيّ ، العوامل النّحوية ، نشأتها وتطورها: الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.
٣٨.نزهة الأنباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ، مطبعة المدني، (د. ت).
٣٩.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق: الدكتور
٤٠.عبد العال سالم مكرّم ، دار البحوث العلمية ، الكويت، ١٩٧٩م.
٤١. **الرسائل والاطاريح الجامعية:**
٤٢.شرح كتاب سيبويه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤ هـ)، (أطروحة دكتوراه)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨م.

الملخص

يدور هذ البحث في أُفق الاستقراء والتحليل للعامل النحوي في المرفوعات مِن الاسماء والأفعال عند ابن السَّراج (ت: ٣٩٥هـ) في كتابِهِ (الفهارس في النَّحو)، ولما لهذا الموضوع من أهمية، تكمن في تحفيز الذائقة الثقافية على معرفة سبب الحكم،

وبالتالي تعزيز القناعة في قبولهِ، ويعكس أيضاً قدرة العلماء الأوائل ومعرفتهم بأصول البحث العلمي وإنْ لم يدرسوا قواعده، واشتمل هذا البحث على مقدِّمة وتمهيد ومباحث ثلاثة، تناولنا في المبحث الأول: تعريف العامل ونشأته وعلاقته بالنحو، وتناولنا في المبحث الثاني: العامل في رفع الاسماء، والمبحث الثالث: العامل في رفع الأفعال، ثم الخاتمة ذكرنا فيها أبرز النتائج التي توصَّل إليها البحث.

ختاماً، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يرشد إليه مَن ينتفع منه، وأنْ يوفقنا لما فيه الخير والصلاح والعِلْم، اللَّهم آمين.

summary

This research revolves around the horizon of induction and analysis of the grammatical factor in the raised nouns and verbs according to Ibn al-Sarraj AH) in his book (Indices in Grammar)

Because of the importance of this topic, which lies in stimulating the cultural taste to know the reason for the ruling, and thus strengthening the conviction in accepting it, and also reflects the ability of the early scholars nd their knowledge of the principles of scientific research even if they did not study its rules, this research included an introduction, a preface and three sections. In the first section we dealt with: the definition of the factor, its origin and its relationship to grammar. In the second section, we discussed the factors that influence the raising of nouns, and in the third section, the factors that influence the raising of verbs. Finally, we concluded by mentioning the most important findings of the research. In conclusion, I ask God Almighty to make this work sincerely for His sake, to guide those who will benefit from it, and to guide us to what is good, righteous, and .knowledgeable. Amen

Keywords

Nouns, verbs, agents, (nominatives